ثروة الأمم لآدم سميث

بقلم

الدكتور عبد المنعم الطناملى

دكتوراه فى القانون والاقتصاد من جامعة باريس
ورئيس مجلس إدارة البنك العقارى

كلما ذكر اسم آدم سميث ، تزاحمت فى النفس مجموعة من الخواطر والأحاسيس الإنسانية وبهرت العقول ومضات لامعة هي بلا شك من بريق العبقرية .

ولقد تبدت إنسانية آدم سميث فى كل ما كتبه عن الأهمية الاقتصادية للعمل الإنسانى ، وفيما بينه عن حقوق الطبقة العاملة . ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أنه قال « إن العدالة تقضى بأن يكون، لمن يوفرون الغذاء والكساء والمسكن للشعب فى مجموعه ، نصيب من ناتج عملهم يهيىء لهم أن ينالوا غذاء وكساء ومسكناً مناسباً » .

أما عبقريته فمظهرها إحاطته الشاملة بالمشكلة الاقتصادية وبحثه عن تفسير علمى وإنسانى لها فى عهد كان البحث العلمى الشامل للاقتصاد السياسى ما يزال فى أوائل مراحله . فآدم سميث قد وضع الخطوط الأساسية لفلسفة المذهب الحر واعتبر لهذا السبب مؤسساً للاقتصاد السياسى التقليدى ؛ بيد أن أثره على الفكر الاقتصادى قد تخطى حدود هذا المذهب . فكما أنه قال بوجود نظام طبيعى أساسه التوافق بين الصالح الفردى والصالح العام ، وخاصة فى نطاق الإنتاج والمبادلة ، فإنه لم يبد مؤمناً بهذا التوافق وبعدالته فى نطاق التوزيع ، وكذلك قد قال بنظرية فى قيمة العمل بنت الاشتراكية على أساسها أهم نقط ارتكازها للهجوم على النظام الرأسمالى .

فآدم سميث وإن لم يكن من الممكن وضعه فى عداد الإشتراكيين ، إلا أن ما جاء به من أمثلة لمظاهر الحيف فى المجتمع القائم على الملكية الخاصة المتحررة من القيود ، وكذلك ما قدمه من أسس نظرية نفعت الاشتراكية الماركسية ، يجعله فى عداد الممهدين للاشتراكية .

وقد أثار تعدد جنبات آدم سميث وواقعيته المناقشة وسبب له الكثير من النقد من جانب بعض أنصار الحرية الاقتصادية ، الذين اتهموه بقصور فى المثل العليا الفردية . بيد أن ثمة ناحية فى آدم سميث يجمع الباحثون اليوم على تقديرها ؛ وهى بحثه لمشكلة التقدم الاقتصادى . فآدم سميث قد وضع أصول نظرية كاملة فى التقدم الاقتصادى ، وهى نظرية لا بد

أن نعنى اليوم بدراستها ، للتشابه القائم بين مستوى المعيشة الراهن فى بعض البلاد غير المتقدمة ،وبين مستوى المعيشة الذى كان سائداً فى أوروبا فى الوقت الذى عالج فيه آدم سميث مشكلة ثروة الأمم .

ويقول الأستاذ رستو فى هذا الصدد « إن كتاب ثروة الأمم ، إذا نظر إليه بمنظار الوقت الحاضر ، ليبدو فى أحد مظاهره كتحليل متحرك وبرنامج للعمل لبلد غير متقدم » .

ولهذا كله كانت الكتابة عن آدم سميث ، بل كان مجرد استرجاع سيرة حياته وخلاصة فلسفته ، فى الوقت الحاضر ، مساهمة مفيدة ، على هامش المناقشات الدائرة والحركة الدائبة من أجل الاشتراكية والتقدم الاقتصادى

١ ــ حياته ومؤلفاته

ولد آدم سميث فى ٥ يونيو سنة ١٧٢٣ فى مدينة كير كالدى Kirkaldy باسكتلندا وقد مات أبوه قبل ولادته ببضعة أشهر فعكفت الأم على تربية ابنها الوحيد وكان آدم سميث حدثاً ضعيف البنية ، لا يختلط كثيراً بأقرانه ميالا إلى العزلة . وقد لازمته هذه الصفات طوال حياته وأدت به إلى الاعتكاف الطويل للقراءة والتأمل والتفكير . وفى سنة ١٧٣٧ التحق آدم سميث بجامعة « جلاسجو » حيث تميز عن أقرانه فى دراسة الرياضة والفلسفة .

وفى سنة ١٧٤٠ ، أوفد إلى أكسفورد لكى يعد لسلك القساوسة . هناك درس اللغات وتذوق روائع الشعر الإنجليزى بجوار آداب اللغة اليونانية واللاتينية والفرنسية والإيطالية . وبعد أن أقام سبع سنوات فى أكسفورد ، لم يلق خلالها معاملة طيبة لشغفه بالاطلاع ، وتحرر فكره ، تركها ، رغم نصيحة أصدقائه ، وعاد إلى كير كالدى ليعيش فى كنف أمه ، وعدل عن اختيار سلك القساوسة . وعند ما بلغ سن الخامسة والعشرين انتقل إلى أدنبرة وألقى محاضرات فى الأدب والبلاغة .

وفى سنة ١٧٥١ عين أستاذاً للمنطق فى جامعة « جلاسجو » ونقل فى العام التالى أستاذاً للفلسفة الأخلاقية فى نفس الجامعة خلفاً لأستاذه فرنسيس هتشسو . وكان الاقتصاد السياسى يدخل ضمن دراسة الفلسفة . وقد قسم آدم سميث منهاج دروسه إلى أربعة أقسام كبرى ،الأول : يتناول اللاهوت الطبيعى حيث يعالج الأدلة على وجود الله،ويتناول صفاته الحسنى والمبادىء التى يقوم عليها الدين،والثانى : يشمل مبادىء الأخلاق والثالث : يدرس مبادىء الأخلاق المتصلة بالعدالة ، أما القسم الرابع : فيتناول بحث النظم السياسية التى من شأنها زيادة الثروة والقوة والرخاء فى الدولة .

وفى سنة ١٧٥٩ نشر آدم سميث كتابه الشهير « نظرية المشاعر الأخلاقية »(١)وتناول فى هذا الكتاب القسم الثانى من دروسه ، الخاص بمبادىء الأخلاق .

وبعد أن نشر سميث هذا الكتاب الذى أذاع اسمه فى أوروبا كلها ، أخذ نصيب هذا الجزء الخاص « بمبادىء الأخلاق » ينكمش فى دروسه ، وبدأ يتوسع فى دراسة القسم الثالث الخاص بمبادىء الأخلاق المتصلة بالعدل ، آملا أن يصل إلى صياغة المبادىء العامة فى القانون ونظام الحكم مع بيان تطورها .

(١) Theory of Moral Sentiments or an Essay towards an Analysis of the Principles by which men naturally judge concerning the conduct and character first of their neighbours and afterwards of themselves.

ولكن لم يطل المقام بآدم سميث فى جامعة جلاسجو ليحقق آماله فى البحث الفلسفى القانونى ، إذ ترك الجامعة سنة ١٧٦٣ بعد سنوات أربع من إخراجه لكتاب « العواطف الأخلاقية » ورحل إلى فرنسا كمرافق ومعلم لدوق «بكلية» Duke of Buccleuge الشاب .. ولكن ما ترامى إلينا من دروس آدم سميث فى أواخر أيامه فى جامعة « جلاسجو » قبل رحيله إلى فرنسا يدل على أنه قد رسم فى هذه الدروس ، وقبل أن يتصل بالفيزيوكراتيين فى فرنسا ، الخطوط العريضة لكتابه الثانى « ثروة الأمم » .

أقام آدم سميث مع تلميذه فى « تولوز » ثمانية عشر شهراً تمكن خلالها ، بسبب علاقاته ببعض رجال السياسة ، من التعرف على النظم السياسية والاقتصادية السائدة فى فرنسا . وبعد رحلة له فى جنوب فرنسا وإقامة شهرين فى « جنيف » بلغ باريس حيث اتصل بمشاهير الفلاسفة السياسيين من « الفيزيوكراتيين » الذين كانوا يسمون « بالاقتصاديين » ومنهم « كزناى » و « ترجو » .

ثم عاد آدم سميث إلى « كيركالدى » ليعيش مع أمه عشر سنوات يقضى معظمها فى البحث والتأمل ليتم كتابه الكبير « ثروة الأمم » . وكانت الخطوط العريضة لهذا الكتاب قد نبتت من القسم الرابع من دروسه فى الفلسفة الأخلاقية خلال الأعوام الثلاثة عشر التى قضاها أستاذاً فى « جلاسجو » ويتضح ذلك مما نقل إلينا عن دروسه فى سنة ١٧٦٣ . ولقد كان لإقامة آدم سميث فى « تولوز » أثرها فى تبلور أفكاره وتحديدها . أما إخراج الكتاب فى صورته النهائية فقد استغرق عشر سنوات طويلة قضى آدم سميث معظمها فى عزلة وتأمل ، وإن كانت قد تخللتها زيارات للندن و « أدنبره » ، كان لها أثرها فى تزويده بمعلومات وحقائق أفادته فى إخراج الكتاب على النحو الذى نعرفه .

وكتاب « ثروة الأمم »(١) مقسم إلى مقدمة قصيرة وخمسة كتب . ويتناول الكتابان الأول والثانى منها بحث نظرية الإنتاج والتوزيع . أما الكتاب الثالث فيتضمن بحثاً تاريخياً لتطور الثروة فى مختلف الشعوب ، أما الكتاب الرابع فيتناول نظرية التجاريين والنظام الزراعى للفزيوكرات ، ويوضح الكتاب الخامس موارد المالية العامة ويضع شريعة الضرائب .

فكأن آدم سميث قد قضى أكثر من عشرين عاماً فى الاستقراء والبحث والتفكير والتأمل ليخرج كتاب « ثروة الأمم » فى أوائل سنة ١٧٧٦ . وقد ساعدته إقامته فى البيئة التجارية التى اشتهرت بها مدينة جلاسجو واتصالاته برجال الأعمال على تكوين فكرة حقيقية عن النشاط الاقتصادى ، كما أن سفره إلى فرنسا واتصاله « بالفيزيوكراتيين » كان له أثره فى تأكيد فكرته عن مزايا الحرية الاقتصادية وأصالة النظام الطبيعى .

وبعد أن أخرج آدم سميث كتابه بسنتين عين مراقباً للجمرك باسكتلندا وهى وظيفة ذات أهمية كبرى . وانتخب فى سنة ١٧٨٧ مديراً لجامعة جلاسجو ، وقد كتب بهذه المناسبة ما يدل على مدى تعلقه بالحياة العلمية يقول :

« لا يستطيع رجل أن يكون مديناً لجماعة ما بقدر دينى لرجال جامعة « جلاسجو » . فلقد علمونى ثم بعثوا بى إلى « أكسفورد » . وعند عودتى إلى « اسكتلندا » اختارونى عضواً معهم ثم نقلونى لأشغل مركزاً أحاط به الشرف ، إذ شغله الدكتور هتشسون من قبل . إن

---

(١) العنوان الكامل للكتاب :

An Inquiry into the Nature and Causes of the weelth of Nations.

فترة الثلاثة عشر عاماً التى قضيتها عضواً فى هذه الجماعة أذكرها باعتبارها أنفع فترة فى حياتى وبالتالى أكثر فترات حياتى سعادة وأكبرها شرفاً . والآن وقد مضى ثلاثة وعشرون عاماً على تركى الجامعة أجد أصدقائى وحماتى القدامى يذكروننى على هذا النحو الجميل بانتخابهم إياى مديراً للجامعة فيمتلىء قلبي بسرور لا يتأتى التعبير عنه » .

وقد قضى سميث الفترة الأخيرة من حياته مريضاً فى عزلة عن الناس إلا عن عدد محدود من أصدقائه . واستطاع فى مرضه أن يعيد طبع كتابه « نظرية المشاعر الأخلاقية » بعد إدخال بعض الإضافات عليه . ولم يترك لنا آدم سميث شيئاً آخر غير كتابيه الكبيرين فيما عدا بعض الأبحاث الفلسفية التى نشرت بعد وفاته فى سنة ١٧٩٥[1]، وقد أوصى بحرق أوراقه بعد مماته بما فى ذلك مسودات دروسه فى الفلسفة الأخلاقية فى « جلاسجو » والتى تضمنت أصل كتاب « ثروة الأمم » . وإن ما نعرفه عن هذه الدروس إنما جاء نتيجة ما أثبته أحد طلابه فى مذكراته عما تلقاه بجامعة « جلاسجو » سنة ١٧٦٣ . ومات سميث فى سنة ١٧٩٠ تاركاً أثره الكبير كتاب « ثروة الأمم » .

وقد صادف الكتاب فى حياة صاحبه وبعد مماته نجاحاً منقطع النظير ، فبمجرد نشر الكتاب تلقفه المثقفون فى بريطانيا بل فى أوروبا كلها وتناولوه بالتعليق والمناقشة ، ولقد ظل هذا الكتاب المحور الأساسى للمناقشات الاقتصادية والسياسية خلال قرن من الزمان،وما زالت بعض المبادىء والنظريات التى قررها أساساً للبحث حتى وقتنا هذا .

وقبل أن نتناول الكتاب بالتعليق نشير إلى أهم التيارات الفكرية التى كان لها تأثير فى آدم سميث .

٢ — التيارات المؤثرة

إذا نظرنا إلى الفكر الاقتصادى قبل أواسط القرن الثامن عشر لم نجد بحثاً شاملا يحاول تفسير الظواهر الاقتصادية فى جملتها . والفلسفة الاقتصادية التى كانت تتحكم فى العالم خلال القرون الثلاثة التى سبقت القرن الثامن عشر هى فلسفة التجاريين التى كانت ترى تنظيم الحياة الاقتصادية على نحو يزيد من كمية الذهب والفضة داخل الدولة ، فالهدف النهائى للسياسة الاقتصادية عند التجاريين كان ينحصر فى التحكم فى ميزان المدفوعات لتحقيق فائض ، أما أساليب هذه السياسة فكانت تختلف من دولة لأخرى تبعاً لظروفها الخاصة ووفقاً للفلسفة التجارية التى تسود حكامها . وإذا كان بعض الكتاب قد حاولوا فى أواخر القرن السابع عشر أن يقارنوا الميزة النسبية بين التجارة والزراعة وكان الفكر قد بدأ يتجه فى أوائل القرن الثامن عشر إلى مناقشة مذهب تقييد التجارة ، إلا أنه لم توجد أيه دراسة تقوم على بحث شامل للمشكلة الاقتصادية قبل منتصف هذا القرن. ولم تظهر هذه الدراسة إلا على يدى الفيزيوكراتيين وآدم سميث .

ونود أن نشير قبل التعرض للفيزيوكراتيين إلى أسماء بعض الفلاسفة الذين اتفق المؤرخون على أن آدم سميث قد تأثر بهم تأثراً مباشراً .

فقد قيل أن آدم سميث قد تأثر بفرنسيس هتشسون Francis Hutcheson الذى سبقه فى شغل كرسى الفلسفة الأخلاقية فى « جلاسجو » ، نظراً لوجود شبه

(١) نشرت هذه البحوث بعنوان :
Essays on Philosophical Subjects.

بين كتاب « ثروة الأمم » وبين دروس « هتشسون » من ناحية منهاج البحث وترتيب المواد ، وكذلك لأن « هتشسون » قد عالج فكرة تقسيم العمل والأصل التاريخي للنقود وبعض المسائل المتصلة بنظرية القيمة ، كما أنه كان من المدافعين عن فكرة الحرية .

وكذلك قيل إن آدم سميث تأثر بدافيد هيوم David Hume نظراً لأنه قد عالج فى دراسات قصيرة بعض المسائل الاقتصادية الهامة التى تعرض لها آدم سميث فيما بعد ، مثل موضوع النقود وسعر الفائدة وحرية التجارة ونقد مذهب « التجاريين » الذين كانوا يخلطون بين النقود وبين ثروة الأمم ويقيسون درجة غنى الدولة ورخائها بما لديها من المعادن النفيسة ، وكذلك نقد سياسة التجاريين فى تقييد التجارة ، وبيان أن رخاء دولة ما لا يضر الدول الأخرى بل يفيدها .

وقد كتب هيوم فى هذا الصدد « إننى أتمنى لا باعتبارى إنساناً فحسب ، بل بإعتبارى بريطانى الجنس أيضاً أن تزدهر تجارة ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا بل أن تزدهر تجارة فرنسا نفسها » وهيوم فى هذه العبارة يضع أساساً هاماً لبناء نظرية حرية التجارة التى قال بها آدم سميث ، وإن لم يكن هيوم قد وصل إلى صياغة هذه النظرية أو الإيمان بفكرتها إيماناً كاملا .

وممن قيل بأنهم أثروا فى فلسفة آدم سميث بل فى فلسفة « الفيزيوكراتيين » الطبيب الفيلسوف برنارد دى مندفيل Bernard de Mandeville الذى كتب فى سنة ١٧٠٤ القصيدة المشهورة « قصة النحل » وفكرتها الأساسية أن المدينة بما تتضمنه من ثروة ومن علم إنما ترجع إلى ما غرس فى نفوسنا من رغبة فى إشباع حاجاتنا غير المحدودة وسعينا إلى الرفاهية والمتعة . فرذائل الإنسان ، لا فضائله ، هى أساس المدنية فى رأى « مندفيل » . هذه الفكرة نجدها عند آدم سميث أيضاً فى كتاب « نظرية المشاعر الأخلاقية » . ولكننا نجدها مبرأة من وصف الرذيلة ، إذ يعتبر آدم سميث هذه الرغبات ميولا إنسانية لا تثريب على من اختلجت بها نفسه . ثم نجد نفس الفكرة « فكرة الرغبة الإنسانية » أو « المصلحة الشخصية » فى كتاب ثروة الأمم أساساً عريضاً لكل فلسفته فى النظام الطبيعى ، باعتبارها الدافع الأساسى للنشاط الاقتصادى فى جميع صوره .

وتستبين الصلة بين آدم سميث وبين « مندفيل » من استعراض العبارتين التاليتين :

كتب « مندفيل » فى قصيدته فى أوائل القرن الثامن عشر ما ننقله فى لغة منثورة على النحو التالى :

« إن الميول الآثمة والرذيلة ، قد نمّت المهارة والحذق ، وقد مكن لها الزمن والمثابرة أن ترفع من مستوى التمتع بطيبات الحياة ومباهجها على نمط جعل الفقير المعدم يعيش فى الحاضر أحسن مما كان يعيش الغنى فى الماضى . وكتب آدم سميث فى « ثروة الأمم » مؤكداً أثر المصلحة الشخصية فى ظل الحرية الاقتصادية فى تحقيق التقدم والرفاهية فقال :

« إن الجهد الطبيعى الذى يبذله كل فرد لتحسين حالته ، عند ما ينطلق فى حرية وأمن ، ليبلغ من القوة شأواً يؤهله ، وحده وبدون عون من أحد ، لا لأن يحمل الجماعة إلى معارج الثروة والرفاهية فحسب ، بل شأواً يمكنه أيضاً من تخطى مائة عقبة كأداء مما يتمخض عنه جنون القوانين الإنسانية ، فى حالات تجاوز كل ما يمكن تصوره » .

أما عن « الفيزيوكراتيين » فإنهم قد حاولوا البحث عن سر الرخاء ومصدر الثروة وعن أفضل النظم لتحقيق الرخاء وزيادة الثروة . وقد وجدوا أن المصدر الأصلى لكل ثروة هى الأرض . وأن العمل الزراعى هو العمل الوحيد المنتج ، لأنه يترك ناتجاً صافياً يزيد عما أنفق على الإنتاج . أما الأعمال الأخرى كالعمل الصناعى أو التجارى فإن ما يضيفه من قيمة جديدة يتعادل تماماً مع

ما أنفق على عملية الإنتاج ، وذلك لأن الطبيعة التى تتعاون مع الإنسان فى الإنتاج الزراعى لا تتعاون معه فى صور الإنتاج الأخرى . وقد بين « كينزنيه» فى كتابه الشهير « الجدول الاقتصادى » Le Tableau Economique (سنة ١٧٥٨) أن النـــاتج الصافى لطبقة الزراع يتداول فى جسم الهيئة الاجتماعية كما يسرى الدم فى جسم الإنسان . وبين « الفيزيوكراتيون » أن هذا النظام الطبيعى الذى وضعه الخالق هو الذى يؤدى إلى قدر من الرخاء ، وهو نظام يقوم على احترام الملكية والحرية ولا يحتاج إلى قانون وضعى يقرره ، وأن مهمة الدولة تنحصر فى ضمان احترام الملكية الفردية والحرية الاقتصادية . ولذا كان من الواجب إطلاق الحريات الاقتصادية بصورة كاملة حتى يتحقق الرخاء . وقد كان « الفيزيوكراتيون » يرون أن خير من يحكم هو المستبد العادل الذى يوجه الأفراد إلى النظام الطبيعى ولا يتدخل فيه . وكان من رأيهم أن النظام المالى للدولة يجب أن يقوم على فرض ضريبة وحيدة هى ضريبة الأرض الزراعية .

وإذا كان آدم سميث قد تأثر بمن سبقه من الفلاسفة والباحثين فى المسائل الاقتصادية ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فإنه قد تلقى طابع فلسفة عصره : فالقرن الثامن عشر قد تميز بفلسفة القانون الطبيعى التى تقول : إن ثمة مجموعة من القواعد تبين ما هو صواب وما هو عدل ، ومتمش مع الأخلاق بصفة عامة ، وإنه من الممكن التعرف على هذه القواعد عن طريق العقل أو الإحساس الخلقى ؛ كما تقول أيضاً : إن لهذه المجموعة من القواعد سلطة أعلى مما تمليه سلطة الحاكم الإنسانى أو يقضى به العرف . ولقد حاول آدم سميث — كما حاول « الفيزيوكراتيون » من قبله — أن يكشف عن هذه القواعد بالنسبة للنظام الاقتصادى . هذا ولما كان النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، قد شهد بدء التحول إلى النظام الرأسمالى الصناعى القائم على المنافسة ، وتبدت عيوب النظام الاقتصادى القديم المؤسس على القيود المفروضة على حرية العمل والمبادلة ، فقد أدى هذا التطور المادى ، كما أدت الدعوة الفلسفية سالفة الذكر إلى زعزعة الثقة بفلسفة التجاريين وسياستهم ، وأخذ يحل محل هذه السياسة فى العمل قدر من الحرية الواقعية ، سواء أكان ذلك بالنسبة للقيود المفروضة على التجارة الدولية وعلى حرية العمل فى بريطانيا أم بالنسبة للقيود المفروضة على حرية المبادلات الداخليـــة فى فرنسا .

فآدم سميث قد وجد فى فترة مكنته من أن يشاهد عيوب النظام الاقتصادى القديم المتداعى ، وهو نظام كان قوامه القيود العتيقة على نظام الإنتاج والمبادلة ، وقد استطاع أن يلاحظ بشائر نظام الحرية الوليد . وإذا كان آدم سميث لم يستشعر الثورة الصناعية التى كان ميلادها قد تم باختراع المحركات الآلية فإنه قد استنبط أن ثمة نظاماً أفضل قوامه الحرية والمصلحة الفردية ومن شأنه أن يؤدى إلى الخير العام . ولقد جاء ما كتبه تعبيراً رائعاً عما كان يختلج فى ضمير عصره ، ولذا فإن كلمته لم تذهب أدراج الرياح ، بل كان لجرسها وقع عميق فى خيال جيله ، وفى نفس ما تبعه من الأجيال .

٣ – النظام الطبيعى

وإذا كان آدم سميث قد رأى – مثل الفيزيوكرات – مدى ما تنطوى عليه سياسة التجاريين من أخطار الثروة وجدّ فى البحث عن سر الرخاء ومصدره ؛ وإذا كان أيضاً مثل « الفيزيوكراتيين » الذين عرفهم وأعجب بهم قد تأثر بفلسفة القانون الطبيعى التى سادت القرن الثامن عشر ؛ فإنه قد وصل إلى تحديد صورة للنظام الطبيعى تختلف كثيراً عما قال به « الفيزيوكراتيون» كما أنه كان أكثر منهم إحساساً بحقائق الحياة وأقل تعبداً بالفكرة الواحدة المجردة . ذلك أن آدم سميث أبعد ما يكون عن المذهبية العمياء .

وقد وجد آدم سميث أن المصدر الأول للثروة ليس الأرض بل هو العمل وبدأ كتابه « ثروة الأمم » بتلك الجملة المشهورة « العمل السنوى لكل شعب هو الرصيد الذى يمونه بالمواد التى يستهلكها خلال السنة من ضروريات المعيشة وكماليات الحياة سواء أكانت هذه المواد مما ينتجه العمل الوطنى أم مما يشترى من الشعوب الأخرى مقابل منتجات العمل الوطنى» . وبالتالى فإن ثروة الأمم تزداد كلما زادت قوة العمل ، وتتحقق هذه الزيادة فى رأى آدم سميث عن طريق التخصص وتقسيم العمل ، وكذلك بسبب الآلات واستخدامها فى الإنتاج . وكذلك تزداد ثروة الأمم بازدياد عدد العمال المشتغلين على نحو يتمشى مع زيادة عدد المستهلكين (عدد السكان) وهو ما لا يتأتى فى رأيه إلا بزيادة رؤوس الأموال المستثمرة .

ولكن ما هى القوى التى تعمل على أن تبلغ الثروة أقصاها وبفضلها يتحقق تقسيم العمل وتوزيع الاستثمار على أوجه النشاط على النحو الأمثل ؟ يرى آدم سميث أن ثمة غريزة قد ركزت فى الإنسان وهى المصلحة الشخصية التى تدفع به إلى محاولة تحسين حاله . هذه الغريزة التى تحكم تصرفات الأفراد تؤدى إلى تحقيق الخير كله للجماعة . وذلك لأن الأفراد عند سعيهم لتحقيق مصلحتهم الشخصية ، تقودهم كما يقول آدم سميث « يد خفية » ولا شك فى أنه يقصد يداً إلهية ، تقودهم إلى غاية لم يقصدوها وهى تحقيق الصالح العام .

والنظام الطبيعى عند آدم سميث نظام تلقائى ينبثق عن الدوافع النفسية للإنسان ، وهو نظام يؤدى إلى تحقيق الصالح العام ما دامت هناك حرية اقتصادية . فتقسيم العمل مثلا لم يأت نتيجة تفكير إنسان نظم العالم ، بل إنه ينشأ من سعى الإنسان لتحقيق مصلحته . فالفرد الذى يعيش فى جماعة يعرف أنه يستطيع الحصول على ما يريده من إنتاج الآخرين لو باعهم فائض إنتاجه ، ولذلك يتخصص فى إنتاج السلعة التى يمتاز فى إنتاجها ثم يستبدل بها السلع الأخرى . فتقسيم العمل أساسه رغبة الفرد فى تحسين حالته ، كما أن أساسه غريزة المبادلة وكذلك الحال بالنسبة للنقود فإنها لم تنشأ من قرار من السلطة العامة ، ولكنها خرجت من الغريزة الإنسانية ؛ فكل فرد يسعى إلى أن يكون لديه كمية من مواد أو منتجات معينـــة ، يمكن أن يستعملها لتسهيل عملية المبادلة للحصول على ما يحتاج إليه من منتجات ؛ هذه السلع التى تتميز بالقبول العام فى جماعة معينة هى الأصل التاريخى للنقود ، فالنقود أيضاً تعود بشأنها إلى الغريزة الإنسانية . وكذلك تكوين رأس المال يتم بصورة طبيعية تلقائية نتيجة سعى الأفراد إلى تحسين حالتهم . فهذا الميل يدفع بهم إلى الادخار ، ويحثهم على استثمار هذه المدخرات ،وبالتالى يؤدى إلى زيادة رؤوس الأموال وإلى زيادة إنتاجية العمل وزيادة عدد العمال المشتغلين ، أى إلى زيادة ثروة الأمة . وقد مضى آدم

سميث فى شرح تفاصيل هذا النظام الطبيعى المنبعث من الغرائز الإنسانية ، المؤدى إلى زيادة ثروة الأمم ونمو نظمها الاقتصادية على نحو يصل بالأمم إلى الرفاهية وراح يبسط القول فى هذا النظام الطبيعى سواء أكان ذلك من ناحية الإنتاج أم المبادلة .

ويرى سميث أن يقتصر دور الدولة على محاولة توسيع نطاق السوق بشق الطرق وتنظيم النقد وضمان تنفيذ العقود تنفيذاً أميناً . وعلى الدولة أن تعمل على تحقيق حرية الصناعة والتجارة بامتناعها عن التدخل ، فعليها أن تلغى نظام « المنع » ونظام « الإعانات » وأن تمتنع عن التدخل فى التنظيم الصناعى وأن تترك الحرية الكاملة للعمل ورأس المال ، إذ أن رأس المال فى هذه الحالة سيتجه تلقائياً الاتجاه الذى يتمشى مع صالح صاحبه ويؤدى إلى زيادة الثروة القومية .

٤ ــ الاتزان والنسبية

هذا ولم يكن آدم سميث ، فى بحثه عن تفسير الظواهر الاقتصادية ، وفى عرضه للنظام الطبيعى ، وفى تفاؤله بنتائج هذا النظام ، وفى دعوته إلى الحرية والفردية ، يغافل عن عيوب هذا النظام أو عن جشع الإنسان ومخاطر هذا الجشع . ولذا فقد أدخل الاتزان والنسبية فى الاقتصاد السياسى ، ودفع بهذا العلم فى نطاق العلوم الاجتماعية ، معارضاً بذلك الاتجاه الفيزيوكراتى الذى اتجه بالإقتصاد السياسى إلى زمرة العلوم الطبيعية . هذه الناحية فى آدم سميث من أمتع نواحيه وأكثرها إبرازاً لطبيعته ، التى تأبى الانسياق وراء الإعجاب باتساق البنيان النظرى، ولا تنسى حقائق الوجود الإنسانى .

فنراه ، وإن كان من أنصار المشروع الخاص والنظام الفردى ، متيقظاً لاحتمال قيام الاتفاقات بين أصحاب المصالح من أرباب الأعمال ، مما يعطل قيام النظام الطبيعى القائم على المنافسة ويفوت ما كان يراه من آثاره الطيبة بالنسبة للجماعة ، فيقول « إنه لا يتأتى لأفراد من مهنة واحدة أن يجتمعوا ، حتى ولو كان اجتماعهم لمجرد التسلية ، إلا واتجه حديثهم إلى التآمر ضد الجمهور أو التحايل على رفع الأسعار » .

فإذا كان آدم سميث قد بيّن دور الدولة على النحو الذى أوضحناه ، إلا أنه قد وافق على القوانين المحددة للفائدة تفادياً من أن يستشرى خطر الربا ، وكذلك نادى بتنظيم إصدار النقود حتى لا تؤدى المحافظة على « حرية بضعة أفراد إلى تعريض أمن الجماعة كلها للخطر وهو ما يفرض على قوانين الدولة أن تقيد مثل هذه الحرية سواء أكانت حكومتها أكثر الحكومات تحرراً أو أشدها دكتاتورية » .

وكذلك إذا كان آدم سميث من أنصار حرية التجارة ، فإنه قد أجاز الحماية التجارية لحماية الصناعة التى تعد ضرورية للدفاع الوطنى . وعلى هذا الأساس وافق على قوانين الملاحة التى كانت تعطى للسفن البريطانية احتكار النقل البحرى الإنجليزى ، وذلك لأن آدم سميث كان يرى « أن الدفاع أكبر أهمية من الثراء » .

وكذلك أجاز فرض رسوم تعويضية على الواردات مماثلة للرسوم المفروضة على الإنتاج المحلى ، كما أجاز المعاملة بالمثل بالنسبة للدول التى تتخذ إجراءات حماية ضد الصادرات الوطنية ، وكان من رأيه التدرج عند إلغاء نظام الحماية التجارية رعاية للصناعات الوطنية التى كانت تتمتع بتلك الحماية والتى تستخدم عدداً كبيراً من العمال .

ولعل من أهم العبارات التى تكشف عن نظرة « آدم سميث » الواقعية ، بخصوص الأخذ بمبدأ الحرية التجارية قوله « إن توقع قيام حرية كاملة للتجارة فى بريطانيا أمر من السخف تصوره ، لا لمجرد ما يمكن أن يلحقه ذلك بالجمهور من ضرر ، بل لأن المصالح الخاصة لبعض الأفراد تعارض هذا الأمر معارضة لا يمكن التغلب عليها » .

وقد كان آدم سميث شديد الحساسية لظروف الطبقة العاملة ، إلى درجة أنه يبدو غير مؤمن بعدالة النظام الطبيعى فى التوزيع رغم إيمانه بفائدته فى الإنتاج . فنراه بعد أن يقرر فى صدر الفصل الثامن من الكتاب الأول أنه « فى الوضع السابق على تملك الأراضى وتكوين رأس المال كان للعامل كل نتاج عمله ، فلم يكن له مالك أو سيد ليقتسم معه » . ثم يبين كيف أن نظام الملكية واستخدام رأس المال فى الإنتاج يؤديان إلى اقتطاع جزء من دخل العمل لكل من هاتين الفئتين ، ثم يتحدث عن الأجر الجارى وعن تحديده بالاتفاق بين العمال وأرباب الأعمال ، ويتساءل عما إذا كان ذلك سيؤدى إلى ميل الميزان نحو أحد الجانبين دون الآخر ، وعما عسى أن يكون هذا الجانب ، فيقول « إنه نظراً لقلة عدد السادة (أرباب الأعمال) ، فإن تكتلهم يكون أيسر ، وخاصة والقانون لا يمنع تكتلهم على خلاف الطبقة العاملة » ثم يقول « إن السادة (أرباب الأعمال) يكونون دائماً فى كل مكان على اتفاق ضمنى ، وهو اتفاق دائم على ألا يرفعوا الأجور عن مستوياتها القائمة » .

ويتهم آدم سميث الملاك العقاريين فيقول « عند ما تصبح أرض بلد ما ملكاً للأفراد فإن الملاك العقاريين مثل غيرهم من الناس يحبون أن يحصدوا ما لم يزرعوا ، ويطلبوا ريعاً لهم ثمناً للناتج الطبيعى » .

ويكتب آدم سميث فى بيان ما يحيق بالعمال من حيف فيقول « إن الريع والربح يبتلعان الأجر ، وإن الطبقات العليا من المجتمع تظلم الطبقات الدنيا » .

٥ — التناقض والغموض

ومن أهم ما اتسم به آدم سميث هو ما انطوى عليه كتابه من آراء يتبدى للباحث المدقق تعارضها ، فهو يتصدى لموضوع ما فيقول برأى يبدو مطلقاً فى أول الأمر ، ثم إذا به يعالج نفس الموضوع فى مكان آخر من كتابه الكبير ، فيدخل على الرأى الأول عوامل جديدة تجرده من إطلاقه ، وتنتهى به إلى نهاية لو نظر إليها على أنها رأى مستقل لبدت فى صورة رأى مخالف للرأى الأول .

هذا التناقض فى آدم سميث ، ليس إلا مظهراً يتفق مع شخصيته ، ومع اللون الذى اتسم به كتابه . فهذا الكتاب يبدو وكأنه حديث شخص يقلب الرأى بصوت مسموع ، بل إن المعروف عن آدم سميث أنه كان يكلم نفسه بصوت مسموع فى عزلته ، وأنه كان لا يحب الكتابة بيده بل كان يفضل الإملاء . فلا غرابة إذن أن يعكس الكتاب خلاصة نفس مؤلفه وطريقته فى الإخراج .

وقد أفادت الإنسانية من هذا التناقض ، فقد كان أمامها أن تختار من بين ما كتب آدم سميث ما يلائمها من أسس لتقيم عليها صروحها الجديدة ، ولعل من أهم أمثلة التردد عند سميث رأيه فى القيمة .

ففى الفصل الرابع من الكتاب الأول يتعرض آدم سميث لموضوع أصل النقود واستعمالاتها ، ثم

ينتهى فى آخر هذا الفصل إلى البحث عن القواعد التى تحدد قيمة مبادلة السلع بعضها ببعض فيقول « إن كلمة « قيمة » لها معنيان مختلفان ، فهى أحياناً تعبر عن منفعة بعض أشياء معينة وفى أحيان أخرى تعبر عن قوة شراء هذه الأشياء لسلع أخرى . ويمكن تسمية القيمة الأولى « قيمة الاستعمال » وتسمية القيمة الثانية « قيمة المبادلة » . والأشياء التى تكون لها أكبر قيمة للاستعمال تكون قيمة مبادلتها ضئيلة فى كثير من الأحيان . ثم يأخذ فى الفصل الخامس من الكتاب الأول فى البحث عن أساس قيمة المبادلة فيقرر « أن قيمة أى سلعة بالنسبة للشخص الذى يحوزها والذى لا ينوى استعمالها أو استهلاكها بنفسه ، بل ينوى أن يستبدل بها سلعاً أخرى إنما تساوى كمية العمل التى تمكنه هذه القيمة من شرائه أو التحكم فيه . فالعمل إذن هو المقياس الحقيقى لقيمة المبادلة بالنسبة لمختلف السلع » .

وإذا كان آدم سميث قد قرر فى أول الأمر أن العمل هو مقياس قيمة المبادلة فإنه يتابع تقليب الفكرة فى نفس الفصل الخامس مبيناً أن الذهب والفضة هما اللذان يستخدمان فعلا فى تحديد نسب المبادلة، ثم يذكر أن قيمتهما متغيرة بينما قيمة العمل ثابتة فالعمل هو المقياس العام الوحيد للقيمة الذى لا يتغير باختلاف المكان أو الزمان .

ثم يفتتح آدم سميث الفصل السادس من نفس الكتاب الأول الذى يتكلم فيه عن الأجزاء المكونة لأثمان السلع بالعبارة التالية « فى الحقبة البدائية الأولى من حياة الجماعة التى تسبق تكوين رأس المال وتملك الأرض تبدو النسبة بين كمية العمل اللازم للحصول على مختلف الأشياء هى الظرف الوحيد الذى يمكن أن تعتمد عليه أية قاعدة لتحديد نسبة مبادلة هذه السلع بعضها ببعض، فمن الطبيعى أن ماينتج عادة بعمل يومين أو ساعتين يساوى ضعف ما ينتج عادة بعمل يوم واحد أو ساعة واحدة » . ثم يواصل كلامه لبيان الحال عند ما يستخدم رأس المال فى الإنتاج فيقول « إن القيمة التى يضيفها العامل إلى المواد (التى يقدمها صاحب رأس المال) تنقسم قسمين أحدهما لدفع الأجور والثانى لدفع ربح رب العمل فوق استرداده لما قدمه من رأس مال من أجل دفع ثمن المواد ، ولدفع الأجور مقدماً » .

ورغم أن سميث قال إن ربح رأس المال يمكن أن يعتبر اسما خاصاً لأجر نوع معين من العمل هو عمل الملاحظة والتوجيه ، فإنه قد بين أن ربح صاحب رأس المال وأجر العامل مختلفان وأن المبادىء التى تحكمهما مختلفة ، فلا علاقة بين الربح وبين كمية أعمال المراقبة والإدارة أو صعوبتها أو كفايتها .

ويبين سميث كيف نشأ الريع الذى يستولى عليه مالك الأرض نتيجة قيام الملكية، ويقول إن العامل يعطى للمالك جزءاً من دخل عمله .

وينتهى آدم سميث إلى القول بأن ثمن معظم السلع يتكون من هذه الأجزاء الثلاثة ، الأجر والربح والريع . ثم يرى أن قياس القيمة الحقيقية لهذه الأجزاء الثلاثة المكونة للثمن لا يكون إلا بمقياس كمية العمل التى يمكن لكل جزء منها شراؤه أو التحكم فيه .

وفى الفصل السابع من نفس الكتاب الأول يشرح آدم سميث الثمن الطبيعى وثمن السوق . فبعد أن يتحرى عن السعر العادى أو المتوسط للأجر وللربح وللريع يسميه السعر الطبيعى . ويبدو أن السعر الطبيعى فى نظره هنا هو السعر المتحدد على أساس العناصر الثلاثة (العمل والطبيعة ورأس المال) وآدم سميث يقدم لنا هنا صورة أولية من صورة نظرية « نفقة الإنتاج » وهو لم يختر بين النظريتين نظرية « قيمة العمل » ونظرية « نفقة الإنتاج » وإن كان تقديسه للعمل أمراً بيناً .

وإذا كان ثمة خلاف فيما يعتبره آدم سميث مقياساً

للقيمة ، فإن دور العمل لديه يثير أيضاً المناقشات . فدور العمل فى الفصول الأولى من الكتاب الأول من كتاب ثروة الأمم ليس إلا مجرد مقياس للقيمة ثم هو فى مواضع أخرى من كتابه يخلق القيمة وهو أيضاً حق للعامل . فآدم سميث يقرر فى الفصل الثامن من الكتاب الأول « أن ناتج العمل يكوّن المكافأة الطبيعية أو أجر العامل » كما قال أيضاً « إنه فى حالة الجماعة الأولية كان كل ناتج العمل ملك العمل » .

من هذا الاستعراض المختصر لبعض ما قاله آدم سميث بشأن القيمة يتبدى غموضه وتناقضه كما تتضح أيضاً الجنبات المتعددة لتفكيره ، وهو ما فتح السبيل أمام المذاهب الاقتصادية المتعارضة من رأسمالية فردية أو اشتراكية جماعية لكى تستظل كلها بهذه الشجرة الوارفة دانية القطاف . فما أسماه البعض تناقض آدم سميث لا نظنه نحن إلا النتيجة الطبيعية لتكوينه ، وشخصيته . فآدم سميث ، ذلك الملهم الذى قضى ربع قرن يقلب الفكر ويمعن النظر ، تراه عند ما يبدأ فى معالجة موضوع ما يعلن أول ما يعلن خلاصته الهامة فى عبارات أقرب فى بنيانها إلى العبارات المأثورة لكبار القادة السياسيين منها إلى استهلال العلماء الباحثين ، ثم نراه بعد ذلك يسترجع عبارته دون أن يجردها من فكرتها الأصلية ، فيتناولها تارة بالتقييد والتحديد وتارة بالتوسع والإيضاح ، وهو هنا باحث أكثر تواضعاً وإن كان أشد تعقيداً ، ولكنه على كلا الحالين قد فتح أمام الفكر الإنسانى آفاقاً متجددة لبحث النظم التى من شأنها زيادة الثروة والقوة والرخاء فى الدولة .

٦ — حدود التقدم وآثاره

ينحصر الهدف الأساسى من كتاب « ثروة الأمم » كما يدل عنوانه فى البحث فى طبيعة هذه الثروة وأسبابها . ولقد سبق أن عرضنا باختصار نظرية آدم سميث فى النظام الطبيعى الذى يحكم تطور ثروة الأمم ويؤدى إلى زيادتها ، إذا ترك الأفراد أحراراً فى اتباع غريزتهم ، وسعوا لتحقيق مصلحتهم الشخصية ، وكفلت لهم الدولة الأمن والعدالة والتعليم . فآدم سميث يؤمن بتلقائية التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويرى من ناحية أخرى أن النظام الطبيعى يعفى الحكومة من المسئولية الاقتصادية « ويعفيها من واجب تعرضها محاولة أدائه إلى حالات كثيرة من خيبة الأمل ، وذلك لأن أداء هذا الواجب يستلزم ما تنوء به رجاحة أى عقل ونفاذ كل علم ، مهما كان هذا الواجب الذى يتضمن مراقبة نشاط الأفراد وتوجيههم إلى الأعمال الأكثر تمشياً مع الصالح الاجتماعى » . فهو لم يكن يتخيل وضع برنامج مفصل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس علمى :

وفى النظام الطبيعى الذى رسم آدم سميث صورته ، يلعب العمل الدور الأساسى فى خلق الثروة ، سواء أكان عملا صناعياً أم زراعياً أم تجارياً . وهو فى هذا الصدد قد تقدم كثيراً عن الفيزيوكراتيين الذين كانوا يرون أن العمل الزراعى هو العمل المنتج الوحيد . ولكن آدم سميث لم يستطع التحرر تماماً من فكرة عدم إنتاجية بعض صور النشاط الإنسانى ، بل ظل يقسم الأعمال إلى أعمال منتجة وأعمال غير منتجة . فالأعمال المنتجة هى الأعمال التى تزيد من قيمة المواد التى تتركز عليها ، أما الأعمال غير المنتجة فهى الأعمال التى قد تكون نافعة ولكنها لا تزيد من تلك القيمة . وهذه الأعمال كما يقول سميث « تهلك فى نفس لحظة أدائها ، مثل عمل الخادم » ويلحق به أعمالا أساسية مثل عمل

الحاكم والقسيس وراقص الأوبرا . . الخ . فالخدمات لا تدخل عنده فى باب الأعمال المنتجة .

وإذا كان آدم سميث قد أدخل فى نطاق الأعمال المنتجة إلى جانب العمل الزراعى ، العمل الصناعى والتجارى ، فإنه برغم ذلك قد رتب أهمية أوجه النشاط فى التقدم وفقاً لما أسماه « السير الطبيعى للأمور » وأعطى المرتبة الأولى للنشاط الزراعى ، باعتباره أكثر صور النشاط توظيفاً للعمال ، ثم أعطى المرتبة الثانية للنشاط الصناعى ؛ والثالثة للنشاط التجارى ، مقسماً هذا النوع الأخير إلى درجات متفاوتة الأهمية .

وتزداد إنتاجية العامل تبعاً لمدى تقسيم العمل ، وبالتالى تزداد ثروة الأمم كلما انتشر فيها تقسيم العمل . وذلك لأن تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة مهارة العامل وإلى توفير الوقت اللازم للإنتاج ، كما أن التخصص الذى يترتب على تقسيم العمل يؤدى إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى اختراع الأدوات التى تساعد العامل على زيادة الإنتاج . وقد ضرب لذلك المثال المشهور فى زيادة إنتاج الدبابيس تبعاً لتقسيم العمل.

ولقد وضع آدم سميث شروطاً لا يمكن بدونها لتقسيم العمل أن يتحقق ، كما وضع حدوداً لإمكانيات التقدم . أما تلك الشروط فتنحصر فى تجمع رؤوس الأموال اللازمة لإمكان تقسيم العمل . ويرى أن الادخار شرط ضرورى لتجمع رأس المال فيقول « إن كل زيادة أو نقص فى رأس المال تؤدى بطبيعتها إلى زيادة أو نقص كمية الصناعة وعدد الأيدى المنتجة وتؤدى بالتالى إلى زيادة أو نقص قيمة مبادلة الناتج السنوى لأرض البلد وعمل عماله ، أى للثروة الحقيقية ودخل كل سكانه » كما يقول أيضاً « تزداد رؤوس الأموال بقبض اليد وتنقص بالسفه وسوء التصرف » .

ويرى سميث أنه إذا بدأ التقدم نتيجة لتقسيم العمل فإنه يأخذ فى التزايد المستمر ، بفضل الادخار وتكوين رؤوس الأموال . وذلك لأن تقسيم العمل ، وما ينطوى عليه من تخصص يؤدى إلى إدخال تحسينات مستمرة على فن الإنتاج ، وتؤدى هذه التحسينات بدورها إلى التزايد المستمر فى الإنتاجية .

وقد أشار آدم سميث فى كتابه ، عند ما تعرض لأثر زيادة التحسينات على الثمن الحقيقى للمنتجات ، إلى أن زيادة حجم صناعة ما قد تجذب إليها عدداً أكبر من القوى التى تعمل فى هذه الصناعة . وأشار أيضاً إلى أن نمو وسائل النقل فى منطقة ما قد يؤدى إلى تخفيض النفقة بالنسبة للصناعات التى تستخدم وسائل النقل . فآدم سميث قد أحس بما يترتب على التقدم فى جانب من جوانب الاقتصاد الوطنى من تحقيق « وفورات خارجية » بالنسبة لجوانب أخرى ، وأدرك بالتالى تماسك أجزاء الاقتصاد الوطنى وترابطها .

وأوضح آدم سميث الحدود التى رأى أنها تقصر التقدم وتوقفه عند وضع معين ، فتقسيم العمل يحده الطلب على المنتجات ، يحده بالتالى نطاق السوق . فإذا كان السوق ضيقاً كان احتمال تقسيم العمل محدوداً ، وكانت احتمالات زيادة الثروة أو مانسميه الآن احتمالات التقدم الاقتصادى محدودة أيضاً .

ولكن ثمة حد آخر هو بلوغ البلد حالة السكون ، وهى حالة تمثل فى نظره « أعلى درجات الغنى التى تسمح بها ثروة أرضها ومناخها ، وتسمح بها علاقاتها بالبلاد الأخرى » فالنظام الطبيعى عند آدم سميث نظام يتضمن عوامل متحركة تؤدى به إلى التطور والنمو المستمر ، ولكنه لا يتصور نظاماً لانهائى النمو .

ويرى « سميث » أن حالة التطور والنمو تفيد الطبقة العاملة بعكس حالة السكون . ويصف تطور الأجر والربح فى حالتى السكون والنمو ، متمثلا بمنطقة بها موارد طبيعية غنية . ففى أول الأمر يكون رأس المال المستخدم فى الإنتاج بالنسبة للموارد الطبيعية قليلا ،

فيكون معدل الربح مرتفعاً وتكون الأجور عند مستواها الطبيعى . ولكن عند ما يزداد معدل تكوين رأس المال تصبح ثمة منافسة بين أصحاب رؤوس الأموال فى البحث عن العمال لتشغيلهم فى المشروعات ، ولما كان الأجر (الجارى) يتحدد فى رأى آدم سميث على أساس المناقشة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ، فإن الفترة التى يزداد فيها معدل تكوين رأس المال ، كما يحدث عند التوسع فى استغلال موارد طبيعية جديدة ، يرتفع فيها الأجر عن مستواه الطبيعى بسبب زيادة الطلب على العمال (والمستوى الطبيعى عند آدم سميث هو الحد الأدنى اللازم لمعيشة العامل وعائلته) . ويستمر الأجر فى مستوى مرتفع طالما استمر معدل تكوين رأس المال مرتفعاً . ولكن تزايد كمية رؤوس الأموال التى تؤدى إلى زيادة الأجور تؤدى فى رأى آدم سميث إلى انخفاض الربح بسبب المنافسة بين رؤوس الأموال . ويعتمد آدم سميث فى تبرير نظريته فى تغير الربح على الفكرة التالية « إذا اتجه رأس مال : عدد من التجار الأغنياء إلى تجارة ما ، فإن المنافسة بينهم تؤدى إلى تخفيض الربح ، وإذا زاد رأس المال فى كل أنواع النشاط فى جماعة ما ، فإن نفس المنافسة يتحتم أن تنتج نفس النتيجة فيها جميعاً » .

وفى نظر آدم سميث ، كما قدمنا ، أن تكوين رأس المال لا يستمر فى التزايد غير النهائى ، إذ لا يلبث البلد أن يصل إلى أعلى درجات غناه فيقف التقدم عند هذا المستوى . فيقل معدل تكوين رأس المال ويكون سعر الفائدة منخفضاً والربح منخفضاً ويميل الأجر إلى الانخفاض حتى مستواه الطبيعى . هذا ويلاحظ أن نظرية آدم سميث فى السكان وفى الأجر تقضى بأنه إذا زاد الأجر عن مستواه الطبيعى ، نتيجة زيادة الطلب على العمال ، فإن استمرار هذه الزيادة يؤدى إلى زيادة نسل الطبقة العاملة وتؤدى زيادة اليد العاملة بعد ذلك إلى انخفاض الأجر إلى مستواه الطبيعى آنف الذكر .

وفيما يتعلق بالريع ، فإن كل ما كتبه آدم سميث فى هذا الشأن يتصف بالغموض ، فهو يعتبره أحياناً « ثمن الاحتكار » وينظر إليه أحياناً أخرى نظرة الفيزيوكراتيين ويعتبره ثمرة لكرم الطبيعة . أما عن تطور الريع فى حالتى النمو والسكون ، فقد قرر أن الريع يكون أكبر ما يمكن عند ما تصل البلد إلى حالة السكون ، ولكنه لم يبين سبب تزايد الريع مع تطور الجماعة .

ونود أن نؤكد أن هذه النظرية التى قد تبدو غير كاملة لتفسير النمو الاقتصادى قد تضمنت أفكاراً سليمة ، لأنها قد أكدت أهمية الادخار وأهمية تكوين رأس المال فى تحقيق التقدم ، وأشارت إلى المشاكل التى يثيرها التقدم ، من ناحية أثره فى توزيع الدخل القومى وطريقة إنفاقه وما قد يترتب على ذلك من آثار من ناحية التطور النسبى لأسعار السلع . كما أن إيضاح أهمية السوق الداخلية والخارجية كحد على التقدم ، وإيضاح ترابط الاقتصاد الوطنى ، وبيان الأثر المتزايد لحركة التقدم لما يحتفظ لكلام آدم سميث بالكثير من أهميته فى الوقت الحاضر .

٧ — الخاتمة

نال آدم سميث من التكريم والنجاح فى حياته وبعد مماته ما لم ينله إلا عدد نادر من الكتاب فى العلوم الاجتماعية . وقد ذهب بعض المؤرخين الاقتصاديين إلى اعتبار آدم سميث أباً لعلم الاقتصاد السياسى ومؤسساً لمبادئه . بينما ينكر عليه البعض صفات الإبداع ويضعونه فى مصاف الناقلين عن الفيزيوكراتيين ، أو عمن سبقه من الاقتصاديين الإنجليز أو من تقدمه من الفلاسفة . ونرى فى كل من الرأيين مبالغة ، فالمسائل الاقتصادية قد شغلت تفكير الفلاسفة ورجال السياسة منذ أقدم العصور ، وكان للقدماء وللمحدثين ممن سبقوا آدم سميث آراء يختلط بعضها بما قاله . فالبحوث الاقتصادية أقدم بكثير من آدم سميث . كما أن التوافق بين ما جاء فى « ثروة الأمم » وما كتبه سابقوه لا يضع آدم سميث فى مركز الناقل غير المجدد . ومما لا شك فيه أن « علم الاقتصاد » قد جمع وتبلور فى كتاب « ثروة الأمم » على نحو لم نشهده فى كتاب سابق عليه .

والمعالم الأساسية لفلسفة آدم سميث الاقتصادية ، قد قدمت للعالم فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر تفسيراً معقولا للظواهر الاقتصادية ، ووضعت أساساً منطقياً لسياسة اقتصادية تتمشى مع ظروف تلك الحقبة واحتياجاتها . بيد أن هذا وحده ما كان ليكفى إلى إيصال آدم سميث إلى قمة المجد التى بلغها ، لو لم تكن كتاباته وبحوثه قد امتدت إلى جذور الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية : فقد تعرض آدم سميث إلى تحليل ظاهرة تقسيم العمل وبيان العوامل المؤثرة فيها ، كما ناقش نظرية النقود ، وتعرض لمشكلة القيمة ولموضوع قيمة المبادلة ولطريقة تحدد الثمن فى السوق وللثمن الطبيعى أو الحقيقى الذى يدور حوله سعر المبادلة . وأدلى فى هذا الصدد بنظرية قيمة العمل التى كانت أساساً للمذهب الاشتراكى الذى قال به ماركس فيما بعد . كما أدلى أيضاً بنظرية نفقة الإنتاج ، وأدلى أيضاً بنظريات فى الأجور والسكان ، وتعرض بالنقد لمذهب التجاريين ، وبين أسس التجارة الدولية ومزايا حرية التجارة . وعلى الجملة قد تعرض آدم سميث بطريقته الخاصة لمختلف المشاكل الاقتصادية ، وحاول أن يربط بين الظواهر الاقتصادية بتفسير نظرى متماسك وبين الصفة التلقائية للظواهر الاقتصادية . وفتح بذلك السبيل إلى التركيز على دراسة القوانين الاقتصادية .

ومما ساعد على تعميق أثر آدم سميث ، أن من سبقه من الكتاب فى فرنسا وبريطانيا كانوا قد مهدوا له السبيل إلى النجاح . هذا إلى أن قيام ثورة الاستقلال الأمريكية ونجاحها وما ثبت نتيجتها ، وبسبب زيادة المبادلات وازدهارها بين بريطانيا وبين مستعمراتها الأمريكية القديمة بعد تحرر هذه المستعمرات ، من أن التنظيم التحكمى بين الدولة المستعمرة وبين البلد المستعمر قد لا يكون أفضل تنظيم بالنسبة للدولة الكبرى ، وأن إقامة العلاقات بين هذين البلدين على أساس من الحرية قد يأتى بنتيجة أفضل وأكثر ربحاً بالنسبة للدولة التى فقدت سيطرتها الاستعمارية . كل ذلك قد أوجد حجة عملية كبيرة تسند فلسفة النظام الطبيعى القائم على الحرية . وكذلك فإن قيام الثورة الفرنسية وقضاءها على النظام القديم فى فرنسا ، بما كان يتضمنه من تنظيمات عتيقة للنشاط الاقتصادى . كل ذلك قد رفع فلسفة الحرية بكل صورها إلى مصاف العقائد الثابتة فى نهاية القرن الثامن عشر ، ومكن لهذه العقيدة من أن تحكم الفلسفة والسياسة الاقتصادية قرابة قرن من الزمن ، ومكن بالتالى لآدم سميث — أكبر المنادين بمبادئها فى النطاق الاقتصادى — أن يجد سبيله

إلى مكان الصدارة بين الطلائع الموجهة للفكر الإنسانى . وكذلك قد أدت الثورة الصناعية إلى إيجاد توافق تام ، بين مصالح الرأسماليين وأصحاب الصناعة وبين فكرة الحرية الاقتصادية طوال القرن التاسع عشر ، مما دعم أثر آدم سميث ومد ظله على هذا القرن كله .

وقد كان قصور آدم سميث فى معالجة بعض المسائل ، وخاصة مشكلة التوزيع ، واضحاً . كما أن التقدم الذى أصابه التحليل الاقتصادى ، على يد المدرسة التقليدية من خلفاء آدم سميث ، وعلى يد المدرسة التقليدية المحدثة من الاقتصاديين الحديين والرياضيين ، قد أظهر ضعف الأسس الفنية التى بنى عليها آدم سميث الكثير من نظرياته الأخرى . هذا فضلا عن أن انتشار مذهب الحرية الاقتصادية وتحوله إلى سياسة عملية تكاد تكون عالمية ، طوال القرن التاسع عشر ، وخلال الربع الأول من القرن العشرين ، قد مكن لبعض المصالح من أن تتحكم تحكماً كان آدم سميث نفسه يتوقعه ، وإن لم يستطع تقدير حقيقة خطره أو بيان وسيلة اتقاء شره . وقد ترتب على التطور المادى والفكرى المتعدد الجنبات منذ آدم سميث ، وعلى تحكم المصالح الخاصة آنفة الذكر ، أن انطلق تيار يكاد يكون دولياً عاماً فى عصرنا هذا ضد أصالة فكرة التوافق بين الصالح الخاص والصالح الإنسانى . فأصبح هذا التيار لا يكتفى بإهدار هذه الفكرة وحدها، بل يرى فى التنظيم العلمى للحياة الاقتصادية ، على المستوى الوطنى والدولى ، الوسيلة المثلى لمجابهة مشاكل العصر الحاضر .

وبالرغم من هذا التطور البعيد المدى فى ميادين الفكر والسياسة ، فما زال الباحث فى كتاب « ثروة الأمم » تبهره البساطة والإحاطة وعمق النظرة بالإنسانية .

